

الجلسة 40

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

جولة في المسألة التالية
لقد توصلت محادثة السيد الخميني إلى المسألة التالية:

(و لا يتوجّب القضاء على) الحائض والنفاس مع استيعاب الوقت.[1]

إذن، فلا قضاء عليهما إجمالاً محصلأً و منقولاً نقاًلاً عن الجوادر القائل بأنه:

و كذا لا يجب القضاء إذا كان السبب الحيض و النفاس مع استيعاباً بهما إجمالاً محصلأً و منقولاً و سنة[2] بل كاد يكون ضرورياً من مذهب الشيعة.[3]

وقد صرّح المحقق الهمداني بأنه من ضروريات المذهب الإمامي، نظراً إلى تخاصم العامة معنا حيث قد استوجّب القضاء، بينما الروايات قد درأت القضاء أساساً:

عَنْ أَحْسَنِ بْنِ رَأْشِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَائِضُ تَقْضِي الصَّلَاةَ قَالَ لَا قُلْتُ تَقْضِي الصَّوْمَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا قَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَاتَ إِبْلِيسُ الْحَدِيثَ.[4]

تجزئية ما بين الحيض العمدي وبين التلقائي

لقد نفى المشهور -نظير الشهيدين- وجوب القضاء عن الحيض و النفاس المستوعبين للوقت، سواءً حدثاً عمدياً أو عشوائياً، بينما صاحب الحدائق قد انفرد هنا فاستوجّب القضاء في حقّ الحيض و النفاس العمديين -لا التلقائيين- وهو شاذ.

وتعمّقاً في المسألة، نتعرّض إلى نقل مفتاح الكرامة عن الشهيدين حيث قد علل وجوب قضاء الصلاة وانعدام قضاء الصيام بتعليقٍ أنيق، فقال:

و قال الشهيدان[5]: لأنّ سقوط القضاء عنهما ليس من باب الرخص و التخفيفات حتى يُعْلَظ عليهما (بأن تقضيا في الحيض و النفاس العمديين) إذا حصل بسبب منهما وإنّما هو (سقوط القضاء) عزيمة لأمرهما بالترك (فأداء الصلاة محظوظاً) فإذا امتنلا الأمر (بحيث قد تعمّدا الحيض) فقضية الأصل (الشرعية) عدم القضاء (إذ قد توجّب عليهما ترك الصلاة فلا فوت إذن) و لا يُنقض بالصوم مع أمرهما بالترك، لأنّه (الصوم) إنّما وجب بأمر جديد (حيث قد ورد: فعدة من أيام آخر) و نصٌّ من خارج على خلاف الأصل.[6]

إذن، فالحائض حيث قد أمرت بالتبعاد عن الصلاة فلا موضوع للفوت لكي يتوجّب القضاء، ولهذا قد صرّح الشهيدان بأنّ انعدام القضاء للحائض و النفاس يلائم القاعدة الشرعية - عدم الوجوب = عدم الفوت - إذ لم تؤمّرا أساساً فلا موضوع للقضاء إلا أنّ

وجوب الصوم قد خالف القاعدة الشرعية نظراً إلى دليل خاصٍ -فعدة من أيامٍ آخرَ-، ثم أكمل مفتاح الكرامة حواره قائلاً:

و قال في «الذكرة»[7]: لو شربت دواءً فأسقطت و نفست لم تصل أيام النفاس، و لا قضاء بعد الطهر و إن قصدهه (النفاس) بحيث قد شربت الدواء عمداً فلا قضاء عليها أيضاً لأن النفاس ليس بمقصود جنائتها (أي لم تقصد إسقاط الجنين فأصل طرء النفاس لا دخل له بالجنائية، فرغم أنها قد تعمدت بإزالة دم النفاس إلا أنها لم تقصد جنائية السقط) فليفهم التعليل (الذي ذكره العلامة) و كأنه (العلامة) إنما ذكره ردأ على العامة»[8] (حيث قد أفتَت العامة بجنائية النفاس على الجنين) و في فرق الشهيدين نظر (لعله إشارة إلى أن المشهور يعتقد بأن القضاء مستقل عن أمر الأداء فلو أمر الشارع بالقضاء لتوجّب القضاء و إلا فلا، و لكن لو اعتقدنا بتبعية القضاء للأداء فيتوجّب القضاء في كليهما، فلا يفترق الصوم عن الصلاة من جهة مخالفة الصيام للأصل و موافقة الصلاة للأصل كما علّه الشهيدان).

و نلاحظ عليه مفتاح الكرامة بأن مقالة الشهيدين سديدة تماماً، إذ لو أمعن النظر إلى السنة الأدلة لعثرنا إلى أن الأصل الشرعي في الحيض و النفاس يستدعي انعدام القضاء وفقاً لما أسلفناه، فلو لا الدليلُ الخاصُّ في قضاء الصيام لما أوجبنا القضاء عليهما، إذن فتعليل الشهيدين غير علّيل بل إليه العويل.

بل نرتقي فنقول إن الحيض و النفاس مندرجان ضمن قاعدة الغلبة وفقاً لما حررناه سلفاً، فيوافقان الأصل الشرعي بأنه لا قضاء عليهما، فدليل قضاء الصيام يُعد مختصاً لقاعدة الغلبة.

بل نرتقي أرقى من ذلك: إن الأعلام قد تجاهروا بأنه لا أرضية لموضوع الفتوى في حقهما - بل قد حرم أداء الصلاة عليهما - فلا حكم لهما أساساً لكي ينطرب موضوع الغلبة هنا أساساً - ليرفع الحكم عنهما -، وبالتالي:

1. لو قارنا ما بين قاعدة الغلبة وبين أدلة القضاء لفسرت القاعدة تلك الأدلة نظراً إلى الحكومة التي قد نقّحناها مسبقاً.

2. ولو لاحظنا موضوع الغلبة وكيفية صدقها لتوصلنا إلى أن نتيجة الغلبة حاصلة في الحيض و النفاس العمديين أيضاً.

و سيراً في مسار المشهور، نستعرض أيضاً مقالة صاحب الجوهر، حيث يقول:

و كذا لا يجب القضاء إذا كان السبب الحيض و النفاس مع استيعابهما إجمالاً محصلاً و منقولاً و سنة[9] بل كاد يكون ضرورياً من مذهب الشيعة، فإن لم يستوعبها فقد تقدم الكلام فيه، و لا فرق على الظاهر عندهم بين حصوله (الحيض) من فعلهما أو لا، سبماً إذا كان بعد دخول الوقت و إن لم يمض مقدار الأداء، و لعله لعدم صدق الفوائد هنا (الحيض) للنهي الأصلي في المقام بخلاف السابق (الإغماء حيث لم ينفع الشارع عن أداء الصلاة) بل لا فرق أيضاً بين فعلهما ذلك لترك الصلاة أو لغيره للصدق (عنوان الحيض و النفاس) الممنوع انصرافه إلى غير ذلك.[10]

[1] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ١، صفحه: ٤٣٧، ١٣٩٠ هـ.ش.، قم - ایران، مؤسسه علمی فرهنگی دار الحديث. سازمان چاپ و نشر

[2] الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب الحيض.

[3] جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٢، صفحه: ٦، ، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي

[4] وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٢، صفحه: ٢٤٧، ١٤١٦ هـ.ق.، قم - ایران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[5] ذكرى الشيعة: في مواقيت القضاء ج ٢ ص ٤٣٠، روض الجنان: في قضاء الصلوات ص ٣٥٥ ٣٥٦ السطر الأخير و الأول.

- [6] مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. الحديثة)، جلد: ٩، صفحه: ٥٩٣، ١٤١٩ هـ.ق.، قم – ایران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي
- [7] تذكرة الفقهاء: في وقت المعنوزرين ج ٢ ص ٣٣١.
- [8] المجموع: ج ٣ ص ١٠، وفتح العزيز: ج ٣ ص ١٠١.
- [9] الوسائل – الباب – ٤١ – من أبواب الحيض.
- [10] جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٣، صفحه: ٦، ، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي